

رأى لجنة معايير المحاسبة حول رسمة تكاليف تمويل المراجعة للأصول الثابتة

الرقم: ٢/٩ التاريخ: ١٤/٥/١٤٣١هـ الموافق: ٢٨/٤/٢٠١٠

الاستفسار:

تقوم منشأة بإنشاء مجمعات تجارية على أراضي تملكها بغرض تأجيرها، ويتم تمويل بناء هذه المجمعات عن طريق البنوك في صورة تمويل بمراجحة إسلامية. فهل يتم رسمة كامل تكلفة تمويل المراجعة وتحميلها بالكامل إلى تكلفة المجمعات أم هل تتم رسمة تكلفة تمويل المراجعة وتحميلها إلى تكلفة المجمعات خلال فترة سداد مبلغ المراجعة، وبعد انتهاء أعمال الإنشاءات تعالج تكاليف تمويل المراجعة التي تخص الفترة المتبقية كمصاريف فترة.

الإجابة:

تتعامل كثير من البنوك بنظام المراجعة في تمويل الأصول. و هنا يقوم البنك بشراء ثم بيع الأصل مع ربح يحسب بدقة وقت التعاقد. و بالتالي، فإن الأصل عند شراءه يكون عبارة عن تكلفة الشراء مضافا لها هامش ربح الشراء المطبق من قبل البنك. لذلك، فمن حيث المبدأ، قد ينظر إلى الربح على أنه جزء من تكلفة الشراء و بالتالي يرسمل كاملا. ولكن على الرغم من أن عملية المراجعة تتضمن بيع و شراء، إلا أن المقصود هو تأجيل الدفع بما يسمح للبنك أن يمول العميل خلال فترة عقد المراجعة. بمعنى، أنه بالنظر إلى جوهر العملية، فإن البنك مول العميل و أن ربح البنك يمثل تكلفة تمويل للعميل و أن دخول الأصل ضمن المراجعة إنا قصد به تزويد العميل بتدفقات مالية. لذلك، تزداد تكلفة تمويل المراجعة (أرباح البنك) إذا امتد الأجل، مما قد يؤدي إلى تضخيم قيمة الأصل لو تم رسمة تكلفة تمويل المراجعة كاملة.

ووفقا لمعيار الأصول الثابتة، تعتبر القيمة العادلة للأصل الثابت في تاريخ اقتنائه الأساس في قياسه وإثباته عند تاريخ اقتنائه، ويتوقف تطبيق هذه القاعدة على طبيعة وطريقة العملية التي يتم بموجبها اقتناء الأصل (فقرة رقم ١٠٥)، ويتم إثبات الأصل الثابت الذي تنتجه المنشأة عندما يكون صالحا للاستخدام بالتكلفة أو القيمة العادلة أيهما أقل (الفقرة رقم ١١٤). و نصت الفقرة (١٠٦) من المعيار بوجود قياس وإثبات الأصل الثابت الذي يتم اقتناؤه مقابل تحمل التزام، على أساس القيمة الحالية للمبالغ التي يجب دفعها لسداد ذلك الالتزام، وإثبات الفرق بين الالتزام

والقيمة الحالية للمبالغ التي يجب دفعها لسداده على أنه تكلفة تمويل مؤجلة تطفأ بطريقة معدل الفائدة السائد، بحيث ينتج عنها معدل فائدة دوري ثابت على الرصيد الباقي من حساب الالتزام.

ولقد تضمنت الدراسة المرفقة بمعيار الأصول الثابتة موضوع الشراء بالتنقيط (فقرة ٢/١/٢) للحالات التي تقوم المنشآت بشراء أصول ثابتة مقابل التعهد بسداد الثمن في المستقبل، سواء دفعة واحدة أو على أقساط، وذلك عن طريق إصدار أوراق دفع أو سندات مقابل ذلك، و أن ما تتحمله المنشأة في هذه الحالات من مدفوعات نقدية سيزيد عن السعر النقدي للأصل الثابت المشتري، وذلك لأن الثمن المؤجل للأصل يتضمن فوائد يتحملها المشتري. وأشارت أنه وفقاً لقاعدة القيمة السوقية العادلة، فإنه يجب أن يقيم الأصل وقت الشراء على أساس القيمة الحالية التي تعتبر أساساً لعملية التبادل بين طرفي العقد. ومضمون هذه المعالجة المحاسبية هو أنه عند شراء أصل ثابت بالتنقيط يتم إثبات الأصل في الدفاتر بقيمته الحالية، حيث أن أعباء الدين يجب ألا تحمل على تكلفة الأصل بعد انتهاء أعمال الإنشاء.

وبناء على ذلك، فإن خصم مبلغ المرابحة على أساس القيمة الحالية باستخدام معدل الفائدة السائد ينتج عنه قيمة عادلة للأصل في تاريخ بدأ العملية، بافتراض أن البنك استخدم نفس المعدل في تسعير عقد المرابحة. و بالتالي فإن جميع ربح البنك يمثل تكاليف تمويل يتحملها العميل على الدفعات المؤجلة بحيث توزع على فترة العقد. وفي حالة أن العميل استخدم الأصل المشتري بموجب عقد المرابحة في عمليات المنشأة (سواء كان مخزونا أو أصلاً ثابتاً)، فإن العميل يجب عليه فصل مبلغ المرابحة بين القيمة العادلة للأصل وبين تكلفة التمويل التي يتم الاعتراف بها خلال فترة التأجيل موزعة على الفترات المالية المستقبلية لفترة الأجل، بحيث يخصص لكل فترة مالية نصيبها من هذه التكاليف.

أما عن موضوع رسملة تكلفة تمويل المرابحة و هل يتم تحميلها إلى تكلفة الأصل، فيجب تحميل قيمة الأصل بتكلفة تمويل المرابحة بالنسبة للأصول التي لا تزال تحت التجهيز مع الأخذ في الاعتبار انه متى أصبح الأصل جاهزاً للاستخدام تعالج تكلفة تمويل المرابحة في الفترة التي تلي تجهيز الأصل كمصروفات تخص الفترة، وذلك تطبيقاً لنص الفقرة (١٢٢) من معيار الأصول الثابتة على أنه "يجب رسملة تكاليف التمويل المرتبطة مباشرة بالأصل الثابت الذي يتطلب إنشاؤه أو إنتاجه ليكون صالحاً للاستخدام فترة زمنية طويلة، واعتبار تكلفة التمويل جزءاً من تكلفة ذلك الأصل إذا توافرت الشروط التالية مجتمعة :

- أ — بدء الإنفاق الفعلي على الأصل.
- ب — تحمل المنشأة لتكاليف التمويل.
- ج — استمرار النشاط اللازم لجعل الأصل صالحاً للاستخدام".

و بهذا تتم معالجة تلك الأصول التي يستغرق إنشاؤها أو إنتاجها وقتاً طويلاً نسبياً مع مساهمة عقود المرابحة في عمليات الإنشاء و الإنتاج خلال نفس الفترة الزمنية.

مثال لحساب رسملة تكاليف تمويل المرابحة:

في ١٤/٠١/٠١هـ بدأت شركة (ا ب ج) في إنشاء مصنع، ويتم تمويله عن طريق بنك محلي في صورة تمويل بمرابحة إسلامية. ولقد اتفق البنك مع العميل في ١٤/٠١/٠١هـ على أن يدفع للبنك ١,٠٠٠,٠٠٠ ريال (تشمل ٩٠٠,٠٠٠ ريال مبلغ تمويل المرابحة و ١٠٠,٠٠٠ ريال تكلفة التمويل وهو ربح البنك تم حسابه على أساس معدل المرابحة للبنك بناء على المعدل السائد) على خمس دفعات سنوية متساوية (٢٠٠,٠٠٠ ريال في نهاية كل سنة). وقد اكتمل العمل في هذا المصنع في ١٤/١٢/٣٠هـ (استمر النشاط اللازم لجعل الأصل صالحاً للاستخدام لمدة سنة كاملة).

لحساب معدل المرابحة الفعلي، تعتبر قيمة الأصل (أي مبلغ التمويل والذي يساوي مبلغ المرابحة مطروحاً منه ربح البنك) هي القيمة الحالية للأقساط على أساس معدل المرابحة السائد. وبالتالي، فإن معدل المرابحة السائد الذي استخدمه البنك سيكون ٣,٦٢% . وفي مثل هذه الحالة فإن القيمة الحالية للأصل (٩٠٠,٠٠٠ ريال) والتي يجب أن تثبت بها قيمته في الدفاتر في حين يسجل الفرق (١٠٠,٠٠٠ ريال) تكلفة تمويل مؤجلة. ثم يتم توزيع تكلفة التمويل المؤجلة على الفترات التالية بطريقة معدل الفائدة السائد وفقاً لنص الفقرة (١٠٦) كالاتي:

التاريخ	الدفعات السنوية	تكلفة التمويل السنوية ^(١)	النقص في رصيد مبلغ التمويل	مبلغ التمويل المعدل ^(٢)
١٤/١/٠١هـ	-	-	-	٩٠٠,٠٠٠
١٤/١٢/٣٠	٢٠٠,٠٠٠	٣٢,٥٦٢	١٦٧,٤٣٨	٧٣٢,٥٦٢
١٤/٢/١٢/٣٠	٢٠٠,٠٠٠	٢٦,٥٠٤	١٧٣,٤٩٦	٥٥٩,٠٦٧
١٤/٣/١٢/٣٠	٢٠٠,٠٠٠	٢٠,٢٢٧	١٧٩,٧٧٣	٣٧٩,٢٩٤
١٤/٤/١٢/٣٠	٢٠٠,٠٠٠	١٣,٧٢٣	١٨٦,٢٧٧	١٩٣,٠١٧
١٤/٥/١٢/٣٠	٢٠٠,٠٠٠	٦,٩٨٣	١٩٣,٠١٧	صفر
	١,٠٠٠,٠٠٠	١٠٠,٠٠٠ ^(٣)	٩٠٠,٠٠٠ ^(٣)	

(١) ٣,٦٢% × رصيد مبلغ التمويل خلال السنة.

(٢) رصيد مبلغ التمويل المعدل في السنة السابقة - النقص في رصيد مبلغ التمويل.

(٣) هذا المبلغ تم تقريبه.

عليه يجب رسملة تكلفة تمويل المراجعة للسنة الأولى (٣٢,٥٦٢ ريال) وتحميلها إلى تكلفة المصنع وفق ما تقضي به الفقرة (١٢٢) من معيار الأصول الثابتة. وبعد انتهاء أعمال الإنشاء، تعالج تكاليف تمويل المراجعة التي تخص الفترات الأربع المتبقية كمصاريف تحمل على دخل الفترة.